الديار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٩٩٠ - السبت ١٤ كانون الاول ٢٠١٩ | Samedi 14 Decembre 2019 | 31 eme annee -N" 10990 | www.addiyaronline.com | ١٢ صفحة

«القوات» يتمسك بالبقاء خارج الحكم : باسيل يراوغ

ص ٣

البطولات الأوروبية : سوسييداد - برشلونة وليفربول - واتفورد اليوم

ص ٧

نصرالله يعلن ان الحكومة تضم خبراء ورجال دولة أول من أعلن الحرب على الفساد كان حزب الله

ظهر السيد حسن نصرالله امين عام حزب الله امس في خطاب له ليعلن ان حزب الله موافق على حكومة مشتركة اكثريتها خبراء، وعلى الأقل فيها ٦ رجالات دولة سياسة وتكون مختلطة. وأعلن السيد نصرالله ان لبنان الجديد من دون فساد سينتصر، وانه قبل سنة واكثر اعلن ان حزب الله سيشن حرباً على الفساد ولن يقبل استمراره، وكان اول من اعلن هذه الحرب على الفساد امين عام حزب الله، ويظهر ان السيد حسن نصرالله استشرف الى اين يذهب الاقتصاد اللبناني والوضع المالي بسبب الفساد، وقرر الحرب على سقوط الدولة اقتصاديا وسقوط الشعب اللبناني معيشياً وحياتياً. واذا كان للرئيس الفرنسي ماكرون في الدعوة الى مؤتمر باريس لوقف الفساد وانعاش لبنان اقتصادياً فإن هنالك فضلاً كبيراً لامين عام حزب الله السيد حسن نصرالله الذي اعلن بالتحديد قبل سنة وأربعة اشهر الحرب على الفساد واعلنه شعارا لحزب الله في المرحلة القادمة.

وشدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في كلمة متلفزة، على اننا «لم نوافق منذ البداية على استقالة الحكومة لان تشكيل حكومة جديدة سيأخذ وقتا والوضع الاقتصادي والمعيشي لا يحتمل الفراغ، وعندما استقال رئيس الحكومة بظاهر الحال للبعض ظهر انه تحقق انتصار انما الواقع انه تمت اضاعة الوقت وبرأيي ان الامر ازداد سوءا بغلاء الاسعار وغيرها من الامور المعيشية والاقتصادية والنقدية، ولو بقيت الحكومة واستمرت التظاهرات لما كنا قد وصلنا الى ما نحن عليه الآن، بعد الاستقالة انتقل الحديث من الملف المعيشي الى مكان آخر.

ورأى أن الوضعية الفضلى كانت ان تبقى الحكومة وتستمر الاحتجاجات ولو تم ذلك لتحقق الكثير لمصلحة الشعب اللبناني، مضيفا «نحن نأمل ان تكتمل الاستشارات وتكليف من يأخذ اعلى نسبة من الاصوات ولكن عملية التأليف لن تكون سهلة وكل ذلك يعني ضياعا للوقت امام اللبنانيين، اليوم نحن نأمل ان تكتمل الاستشارات وتكليف من يأخذ اعلى نسبة من الاصوات، ولكن عملية التأليف لن تكون سهلة وكل ذلك يعني ضياعا للوقت امام اللبنانيين.

واعتبر السيد نصر الله ان الوضع الصعب في البلد يحتاج الى حكومة تتحمل المسؤوليات ومثل هذه الحكومة يجب ان لا تكون من لون واحد لان ذلك سيؤدي الى هز الاستقرار، كما ان الازمة تحتاج الى تكاتف الجميع»، معبرا عن رفض حكومة اللون الواحد انطلاقا من المصالح الوطنية، وعندما كانوا هم اغلبية نيابية كنا نطالب بحكومة وحدة وطنية واليوم عندما اصبحنا اغلبية نيابية نلتزم بالمطلب نفسه. ففي فريقنا السياسي انقسم الرأي حول حكومة اللون الواحد انطلاقا من تشخيص المصالح ونحن كحزب الله وحركة امل نرفض تشكيل مثل هذه الحكومة، المسؤولية الوطنية تتطلب ان يحضر الجميع ويتعاونوا لإنقاذ البلد.

(تفاصيل كلمة السيد نصرالله ص ٤)

حقيقة الديار

السياسة حطمت الدولة اللبنانية

شارل أيوب

عن أي دولة لبنانية يتحدثون ولوائح توزيع المراكز توزع على الأحزاب والقادة السياسيين والفاعليات في كل المجالات؟ خذ لائحة القضاة الذين هم عنوان فرض العدالة في البلاد فترى ان السياسيين تدخلوا في اللوائح وفرضوا قضاة يخصونهم وتابعين لهم سواء من اعلى سلطة في القضاء وهو المجلس الدستوري الذي يحاكم رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب الى النيابات العامة التمييزية وبقية النيابات العامة المنتشرة على الأراضي اللبنانية.

احتراماً للقضاة وللقضاء لن نذكر أسماء، لكن هل تألف المجلس الدستوري على قاعدة قضائية باستقلال المجلس الدستوري الأعلى ام ان القيادات السياسية نالت ممثلين لها داخل المجلس الدستوري الذي هو اهم سلطة قضائية في لبنان ام المجلس الأعلى للقضاء حيث اخذت كل جهة سياسية حصة باسم لاحد القضاة الذي هو قريب منها وحتى ينتسب اليها، ثم كيف يكون القضاء مستقلاً عندما يكون وزير العدل حزبياً مهما كانت صفاته؟ فيكفي انه يتبع لجهة سياسية حاكمة فلا يستطيع رفض أي طلب لها.

ثم انتقل الى لوائح المحافظين في المحافظات وانظر الى الأسماء فترى ان كل جهة حزبية نالت اسما لها بين المحافظين يتبع لها والمحافظ الذي هو الرئيس الإداري وله صلاحيات واسعة في كل المجالات حتى في المجالات الأمنية والعسكرية الى حد ما انما جاء من باب فاعلية سياسية او حزب سياسي او قيادة سياسية وهكذا تقاسموا مراكز الدولة الرئيسية وحتى في الجيش

شارل أيوب

(تتمة حقيقة الديار ص ١٢)

اول صفعة لعزل ترامب من اللجنة القضائية موافقة الثلثين على ادانة ترامب باستغلال سلطته

وقعت اللجنة القضائية بمجلس النواب الأميركي، أمس، على التهمة الأولى للرئيس دونالد ترامب والمتعلقة بإساءة استخدام السلطة.

كما وافقت اللجنة القضائية على المادة الثانية من المساءلة، بشأن إعاقة عمل الكونغرس، ما يعني موافقة اللجنة ورفع الملف لمجلس النواب. ومن المتوقع أن يتم لاحقا طرح المادتين للتصويت عليهما بشكل نهائي في مجلس النواب الأربعاء.

وفي حال صوت المجلس الذي يهيمن عليه الديموقراطيون، ضد الرئيس كما هو متوقع، فسيصبح ترامب ثالث رئيس أميركي يتم عزله ومحاكمته في مجلس الشيوخ.

جدير بالذكر، أن المجلس صوت على لائحة التهم التي قد تفضي إلى عزل الرئيس الأميركي، بعد جلسة نقاش سادها التوتر بين الجمهوريين والديموقراطيين، واستمرت ١٤ ساعة بشأن تجاوزات دونالد ترامب المفترضة على خلفية مسعاه للحصول على دعم سياسي من أوكرانيا.

وسعى الجمهوريون واحدا تلو الآخر لدحض الاتهامات بأن ترامب انتهك القسم الذي أداه لدى توليه السلطة عبر الضغط على أوكرانيا لمساعدته ضد منافسيه الديموقراطيين، وتحديدا نائب الرئيس السابق جو بايدن، المرشح الأبرز لمواجهة ترامب في انتخابات العام المقبل.

وقللت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي من أهمية المخاوف من احتمال انشقاق مجموعة من الديموقراطيين ومعارضة العزل، جزئيا بسبب تخوفهم من انقلاب الناخبين ضدهم في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٢٠ الرئاسية. وقالت «سيصوت الناس بالطريقة التي سيصوتون فيها» بغض النظر عن مجريات قضية عزل ترامب.

وأصر الجمهوريون على دعمهم لترامب في جلسة اللجنة القضائية التي بدأت رسميا ليل الأربعاء، رافضين القبول بأي من الاتهامات له بارتكاب تجاوزات.

وبدلا من ذلك، اتهموا الديموقراطيين بالعمل على تسريع إجراءات التحقيق وغيره من الخطوات.

وول ستريت الأميركية تكشف عن اتصالات إيرانية - سعودية البحث تركز على الوضع الاقتصادي والمعيشي

اكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن السعودية تبذل جهودا سرية لتطبيع العلاقات مع إيران وغيرها من خصومها في المنطقة، خوفا مما قد تجلبه نزاعات إقليمية محتملة من المخاطر إلى اقتصادها.

ونقلت الصحيفة الأمريكية في تقرير نشرته الخميس الفائت عن مسؤول سعودي قوله إن هجوم ١٤ أيلول على شركة «أرامكو» «غيّر قواعد اللعبة»، فيما أكد مسؤولون سعوديون وأوروبيون وأميركيون أن ممثلين عن المملكة وإيران يتبادلون في الأشهر الأخيرة رسائل ويجرون اتصالات عبر وسطاء في سلطنة عمان والكويت وباكستان، مع التركيز على تخفيف التوتر بين الرياض وطهران.

وصرح سفير إيران لدى فرنسا، بهرام قاسمي، ومسؤولون آخرون، حسب الصحيفة، بأن طهران عرضت على الرياض خطة سلام تضم تعهدات متبادلة بالتعاون وعدم الاعتداء بغية تأمين صادرات النفط، على خلفية سلسلة حوادث استهدفت ناقلات نفط في خليج عمان منذ أيار الماضي.

كما نقلت الصحيفة عن مسؤول غربي تأكيده وجود «خط اتصال ساخن» بين السعودية وجماعة الحوثيين اليمنية المدعومة إيرانيا، مضيفة أن المفاوضات بين الطرفين انطلقت في أيلول الماضي بمبادرة من الجماعة.

وقال مسؤولون عرب وأميركيون إن السعودية والإمارات تحاولان إقناع الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بإبرام اتفاق خاص بتقاسم السلطة.

كما ذكر مسؤول سعودي للصحيفة أن المملكة «اضطرت» إلى التواصل مع إيران استعدادا لاكتتاب «أرامكو»، خوفا من أن نزاعا محتملا مع إيران قد يقوض صادراتها النفطية، وهذا الخطر يجعل المستثمرين الأجانب يتمنعون عن التعاون مع الرياض.

وقال مسؤول سعودي آخر للصحيفة إن المملكة «لا تثق بالإيرانيين، لكنها تأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق سيمنع هجمات في المستقبل على الأقل».

ولفتت الصحيفة إلى أن لاعبين آخرين في المنطقة، من بينهم الإمارات، ينظرون بتشاؤم إلى الاتصالات بين الرياض وطهران.

ويأتي ذلك بالتزامن مع مساعي السعودية لإنهاء الخلاف مع قطر، وأشارت «وول ستريت جورنال» إلى أن هذه المساعي السرية تأتي على خلفية بروز تساؤلات لدى المسؤولين السعوديين بشأن ماهية الدعم الذي تتلقاه المملكة من الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين.

تسمية الحريري الاثنين... وتعايش بين مرحلة التأليف وتصريف الأعمال هل تنجح مفاوضات تعويم صيغة حكومة الخطيب برئاسة الحريري؟

محمد بلوط

تتجه الانظار الى يوم الاثنين حيث يجري الرئيس ميشال عون الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس الحكومة الجديدة في ظل اوضاع ضاغطة ومقلقة تهدد بمزيد من الانهيار والتدهور في البلد.

ووفقا للمعلومات المتوافرة لـ «الديار» فإن الاتجاه القوي هو لاجراء هذه الاستشارات في موعدها وعدم تأجيلها مرة اخرى، فقد ابلغ رئيس الجمهورية زواره انه ليس بصدد التأجيل وفقا للاصول الدستورية وما يتبعها ايضا في اطار تشكيل الحكومة.

وتضيف المعلومات ان المرجح تسمية الرئيس سعد الحريري لتأليف الحكومة العتيدة بنسبة غير عالية نظرا لمعارضة عدد ملحوظ من اعضاء المجلس وفي مقدمهم التكتل النيابي الاكبر اي تكتل لبنان القوي الذي يقوده رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

وعشية الاستشارات المرتقبة برز موقف الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي امل في «ان يحصل التكليف يوم الاثنين، وبعده يجري التفاوض مع الرئيس المكلف لنحاول ان نتعاون لتشكيل حكومة في اسرع وقت ممكن!

ودعا في هذا المجال الى تأليف «حكومة شراكة وطنية وحكومة اوسع تمثيل ممكن تنسجم مع تحمل الجميع المسؤولية».

مؤكدا ومصرّا على «ان يشارك التيار الوطني الحر ولا يجوز ان تشكل حكومة مع استبعاد اي طرف».

وقال «ان المسؤولية الوطنية تفرض ان يقدم الجميع التنازلات من اجل التعاون في سبيل البلد ومصلحة البلد»، مشيرا الى ان حزب الله وامل لم ولا يؤيدان حكومة اللون الواحد للفريق الذي يشكل تحالفهما مع

(التتمة ص ١٢)

لبنان مُحاصر اقتصاديا وماليا ونقديا... والعقوبات الأميركية تضرب من جديد

بروفسور جاسم عجاقة

تمّ استخدام العقوبات الاقتصادية لأوّل مرّة في التاريخ في العام ٤٣٢ ق. م. حيث قام الإغريقيون بفرض عقوبات تجارية على «ميغارا» نتيجة الخلاف السياسي الذي كان قائما بينهم، مما دفع الإغريقيين إلى القيام بهذه الخطوة لإجبار ميغارا على تغيير سياستها! ومنذ ذلك الوقت، أخذت العقوبات الاقتصادية بالتمدّد وأخذت أشكالا عديدة (الحصار الكامل، العزل...).

التأطير النظري الأول المعروف للعقوبات الإقتصادية، يعود إلى العالم البلجيكي هنري لافونتين الذي طرح في العام ١٨٩٢ فكرة العقوبات السلمية كخيار بديل عن الحرب العسكرية. وكان الفرنسيون أوّل الدول التي اعتمدت هذا المبدأ بعد الحرب العالمية الأولى تبعتها الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩١٩ مع دعوة الرئيس الأميركي ويلسون إلى مقاطعة الدول العدائية من خلال منع مواطنيها من التجارة الدولية والتواصل مع العالم. ويُخبرنا التاريخ أن مبدأ العقوبات لم يُكلّل بالنجاح دائما، فقد فشلت العقوبات الاقتصادية التي فرضها المُجتمع الدولي في العام ١٩٣٥، على إيطاليا لسحب قواتها من الحبشة. كما أن فرض الولايات المتحدة الأميركية عقوبات على الأمبراطورية اليابانية في العام ١٩٤٠ دفعها إلى الدخول في الحرب العالمية الثانية.

شهد العام ١٩٤٥ تكريسا أُمميا لمبدإ العقوبات حيث ورد مبدأ العقوبات في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة وتمّ وضع القرار في يدّ مجلس الأمن. هذا الأخير استخدم هذه الحق عدّة مرات مثل العقوبات على حكومة الأقلّية البيضاء في روديسيا وجنوب أفريقيا وغيرها. وبما أن مجلس الأمن يحوي من بين أعضائه خمسة أعضاء دائمين يحملون حق الفيتو على القرارات، لم ينجح في فرض عقوبات في العديد من الحالات، مما دفع الدول العظمى إلى التفرّد في فرض عقوبات أحادية على بعض الدول مثل العقوبات الأميركية على الجزيرة الكوبية التي استمرّت أكثر من ستين عاما والعقوبات على العراق، وحكومة جنوب أفريقيا، وأنغولا وغيرها.

إلا أن استخدام العقوبات أخذ أبعادًا كبيرة بعد الهجوم الإرهابي على الولايات المُتحدة الأميركية في العام ٢٠٠١. فقد

(التتمة ص ١٢)

على طريق الديار

سويسرا قررت رفع السرية عن ارصدة اللبنانيين لديها وكشف حساباتهم، وفورا اذاع تلفزيون دولة لوكسمبورغ ذات السرية المصرفية انه في يوم واحد تلقت مصارف لوكسمبورغ طلبات بـ٧٣ نقل حسابات من سويسرا اليها لأن لوكسمبورغ ما زالت تعتمد على السرية المصرفية.

ثم يأتي من هو في لبنان ليقول : ارفعوا السرية المصرفية عن حساباتي لتعرفوا كم انا نظيف الكف.

«الديار»

فوز ساحق لـ «جونسون» في الانتخابات النيابية البريطانية : «الخروج من الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الثاني اصبح مؤكداً»

قال رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، إن نتيجة الانتخابات العامة وضعت حدا لأي احتمال بإجراء استفتاء ثان للبريكست، مؤكدا أن عملية الخروج ستتم كما هو مقرر في ٣١ كانون الثاني المقبل.

وأضاف جونسون في لقاء مع أنصاره: «نتيجة الانتخابات

(التتمة ص ١٢)

تهديدات متبادلة بين واشنطن وطهران بـ «الرد الحاسم» الكويت «تبشر» بالتفاوض الثنائي بين إيران وأميركا

أكد مستشار الرئيس الأميركي لشؤون إيران برايان هوك، أن رد الفعل الأميركي على أي هجوم إيراني سيكون كبيرا، وستقوم الولايات المتحدة بالرد عسكريا بشكل مباشر.

وقال برايان هوك أمام مجلس العلاقات الخارجية: «إن العقوبات التي فرضتها واشنطن على القطاع النفطي الإيراني والتي طبقت بأكملها، في شهر أيار الماضي، أدت إلى تراجع تصدير النفط لدرجة لم نرها منذ الحرب الإيرانية – العراقية في الثمانينيات».

وأضاف: «هذا الأمر أدى إلى تراجع الصادرات إلى مليوني برميل يومياً وحرمان طهران ٨٠ في المئة من العائدات النفطية، ولفت هوك إلى أن على الإيرانيين إما الدخول في مفاوضات حقيقية أو رؤية اقتصادهم ينهار».

(التتمة ص ٩)

حقيقة الديار

السياسة حطمت الدولة اللبنانية

(تتمة حقيقة الديار)

شارل أيوب

يتدخل السياسيون في شؤون تتعلق بالمؤسسة العسكرية ويدعمون ضباطاً على حساب ضباط آخرين مع حفاظ قيادة الجيش على استقلالية هذه المؤسسة الهامة لكن هجوم الأحزاب السياسية والفاعليات والقيادات السياسية لا تتوقف من اعلى رتبة الى رتب أخرى أي الى رتبة جندي حيث يتم التدخل في التشكيلات وحتى في الترقيات وتحاول قيادة الجيش العمل على منع هذه التدخلات لكنها لا تستطيع الوقوف في وجه الهجوم السياسي على الجيش اللبناني.

ومع الاحترام الكبير لحضرة قائد الجيش اللبناني فهو ينتسب الى خط رئيس الجمهورية والى خط الضباط العونيين، لكنه ابتعد كثيرا عن ذلك ومارس القيادة بتجرد ولم يعد يسمح ان يكون هنالك ضباط عونيون او غير عونيين بل اصبح الامر اكثر انضباطا واحتراما للمراكز، وحتى حضرة اللواء المحترم رئيس اركان الجيش اللبناني انما أوصى بمجيئه الوزير وليد جنبلاط كما فعل العماد عون بترشيح قائد الجيش العماد جوزاف عون، واللواء العرم ومع انه ضابط ممتاز ويطبق القانون العسكري حرفيا انما في النطاق السياسي فهو محسوب على جنبلاط وكلما نزلنا درجة رأينا ان ضباطاً يتسلمون مراكز هامة في الجيش اللبناني ينتسبون الى فاعليات سياسية فرضوا وجودهم وحتى في دخول الضباط الى المدرسة الحربية وحتى قبل ان يصبحوا ضباطا تدخلت جهات سياسية لفرض دخول مدنيين كتلامذة ضباط مع ان الدورة الأخيرة التي جرت كانت نزيهة وشفافة ووفق الكفاءة وليت امتحانات الدخول للمدرسة الحربية تستمر مثلما حصل هذه المرة وليس كما حصل في الماضي البعيد حيث دفعت أموال لضباط كي يساعدوا مرشحين الى المدرسة الحربية للدخول اليها وفق ما نشره الاعلام ووفق ما انتشر الخبر في صفوف عسكريين ومدنيين.

اما ضباط المناطق على مستوى الاقضية فيخصون الفاعلية السياسية التي تحكم المنطقة من الجنوب الى الشمال الى البقاع مع انهم من خيرة الضباط ومن افضلهم، لكن السياسة تحاول نخر الجسم العسكري والأمني لغايات لها ومصالح كي تنفذ زعاماتها على المواطنين في المناطق وفق ما تريد من خلال المراكز التي تحصل عليها في مناطقها وتجعلها مناطق اقطاعية لها.

ثم انتقل الى المديرين العامين في الوزارات والى رؤساء المصالح سواء مصالح النفط ام الكهرباء ام المياه ام مصالح الأنهر وتنفيذ مشاريع فيها، فكل موزع على السياسيين الذين يفرضون شروطهم على تعيين هذه الأسماء من خلال التقاسم فيما بينهم داخل مجلس الوزراء وتأتي سلة التعيينات لتصدر من مجلس الوزراء من خلال توافق الوزراء على سلة التعيينات التي يتقاسمها الوزراء والفاعليات السياسية والقيادات والاقطاعيات لتكون المناطق تحت سيطرتهم والناس تحت امرهم ولا يستطيع مواطن ان يقوم بأي معاملة او الحصول على أي خدمة دون المرور بأزلام الزعيم في المنطقة في كل لبنان .

ثم ماذا عن لوائح عمداء كليات الجامعة اللبنانية وهل يجري تعيينهم وفق امتحانات ام دراسة ملفات ام تدخل سياسي قوي أحيانا لكلية الطب او كلية التربية او كلية الاداب او كلية العلوم، وذلك وفق طلب مرجعيات سياسية هامة؟ فيما المطلوب تعيين العميد الأكثر كفاءة والأكثر علما والأكثر نزاهة في عدم مساعدة فريق من الطلاب على فريق اخر.

لماذا لا يحصل هذا الامر في الجامعات الكبرى الخاصة في لبنان بينما يحصل في الجامعة اللبنانية التي هي رمز جامعة طلاب وصبايا لبنان في بوتقة واحدة وتوحيدهم وطنيا فاذا بالطلاب ينقسمون فيما بينهم نتيجة انقسام الأساتذة الحزبيين والعمداء الحزبيين الذين يتنافسون فيما بينهم للسيطرة على الكليات وعلى اكبر عدد من الطلاب الذين يحازبونهم في السياسة ذاتها. وهكذا بدل فصل السياسة عن الجامعة اللبنانية كما حصل مؤخرا في الجيش اللبناني كما تم فصل السياسة عن الجيش وعمد العماد قائد الجيش جوزاف عون ورئيس الأركان ومجلس القيادة وخاصة قائد الجيش الى فصل السياسة عن الجيش اللبناني وقام الجيش بمهمات وطنية كبيرة. ولماذا لا يطبق فصل السياسة على المديرين العامين الى رؤساء المصالح العقارية والتربوية والخدماتية وفي كل المجالات حيث تنخر السياسة سوسة تقسيم الشعب اللبناني على قياس تقسيم الزعامات السياسية في لبنان التي لا تعرف وطناً بل وطنها اقطاعيتها، بل وطنها ازلامها، بل وطنها المشاريع التي تقبض عليها مئات ملايين الدولارات، وقد ظهرت اكبر فضيحة في مؤتمر باريس انما الرئيس الفرنسي ماكرون حرص على عدم اعلان التقارير والأموال المنهوبة لانه لا يريد تفجير الوضع في لبنان، بل يريد من الان وصاعدا بناء الاقتصاد اللبناني وإعادة الاستقرار الى لبنان وتخفيف حدة الصراع السياسي بعدما انفجرت الثورة الشعبية التي قد تحول لبنان الى إعادة انقسام قوي وصراع كبير خاصة بعد حوادث الرينغ وساحة الشهداء والجميزة.

انتم أيها السادة السياسيون قادة الأحزاب قادة الفاعليات السياسية الاقطاعيون زعماء فاعليات شعبية كبيرة لا تعرفون استقلال لبنان بل أكثريتكم تعرف أبواب السفارات او أبواب دول عربية مجاورة او بعيدة.

انتم تقبضون الأموال من هذه الدول وتمولكم لتكونوا ازلامها على حساب استقلال لبنان واستقلال الشعب اللبناني.

انتم الاستقلال لكم هو ارتداء البدلة البيضاء في يوم واحد في يوم ٢٢ تشرين الثاني يوم عيد الاستقلال، اما كل السنة فتقضون زمانكم خارج استقلال لبنان حتى انكم لا تعرفون معنى قيمة الاستقلال ولقد رأيناكم كم انتم تابعون للخارج في قراراتكم، في زياراتكم، في مواقفكم المؤيدة لدول عملت ضد لبنان.

مؤتمر باريس مفيد جدا وشكرا للرئيس الفرنسي ماكرون وللدول التي اجتمعت بناء على دعوته وللمؤسسات الدولية أيضا، لكن ما لم يتم الفصل بين مبدأ الدولة وقيامها وبين سيطرة السياسيين على مفاصل الدولة وتقاسمها لهم وتقاسم أموالها والدليل صرف اكثر من ٧٠٠ مليار دولار خلال ٣٠ سنة وما زال تقنين الكهرباء وعدم وجود مياه شفة واستمرار الطرقات الضيقة ورمي النفايات على الطرقات وفي الوديان والجبال واكبر جريمة ارتكبتموها هي مثل الجريمة التي ارتكبها الصهيونيون ضد الشعب الفلسطيني وهي تهجير ثلاثة ملايين ونصف مليون لبناني في ٣٥ سنة الى اصقاع العالم وخسر لبنان الجزء الكبير من شعبه وخسر اهم الادمغة والمتعلمين والمثقفين والشبان بسبب ادارتكم للدولة اللبنانية المستمرة حتى الآن.

شارل أيوب

تسمية الحريري الاثنين... وتعايش بين مرحلة التأليف وتصريف الأعمال
هل تنجح مفاوضات تعويم صيغة حكومة الخطيب برئاسة الحريري؟

(تتمة ص ١)

اطراف اخرى او للفريق الاخر.

وشدد على «ان الازمة بحاجة الى الجميع وهذا لا ينسجم مع حكومة اللون الواحد لان مثل هذا الخيار لا يساعد على ابقاء البلد».

وقال «ان خيار ترؤس الرئيس الحريري الحكومة (حكومة الشراكة) ما زال مطروحا، ولكن عليه ان يحلحل الامور قليلا».

وتقول المعلومات ان الاتصالات لتذليل العقبات حول طبيعة وتشكيلة الحكومة الجديدة لم تحرز تقدما ما ملموساً حتى مساء امس لكن هناك رغبة من قبل الاطراف السياسية في عدم قطع الطريق امام اجراء المزيد من المداولات والمشاورات قبل استشارات الاثنين.

وابلغ مصدر وزاري مطلع «الديار» ان الاجواء السائدة قبل يومين من هذه الاستشارات هو الذهاب الى تكليف الحريري، وان عملية التأليف تحتاج الى جهود ووقت ما يعني اننا ربما نشهد مرحلة غير قصيرة من التعايش مع ما يمكن وصفه بمرحلة التفاوض على حكومة جديدة وتفعيل عمل حكومة تصريف الاعمال للحد من المخاطر المحدقة بالبلاد.

وحسب المعلومات فإن تكليف الحريري سيحظى بتأييد كتلته وكتلة التنمية والتحرير، واللقاء الديموقراطي وكتلة الرئيس ميقاتي، وعدد اخر من النواب. اما تكتل لبنان القوي فإنه قد يسمي شخصا اخر او يترك الخيار لرئيس الجمهورية، وبالنسبة لحزب الله فإنه يتريث في تحديد موقفه بانتظار رصد اشارات معينة حول تأليف الحكومة، ويفضل ان لا يعطي الحريري شيكا على بياض.

ويسود نوع من الضبابية على موقف كتلة «القوات اللبنانية»، حيث تردد انها ربما ايدت تسمية الحريري لكن مصادرها نفت مثل هذه المعلومات مشيرة الى انها ستتخذ الموقف المناسب ملمحة الى التأكيد على حكومة اختصاص دون التطرق الى طبيعة رئيسها، وتذهب كتلة الكتائب وكتل اخرى صغيرة مع عدد من النواب الى تسمية مرشحين آخرين غير الحريري.

وقالت مصادر مطلعة ان التفاوض سيتركز مرة خرى على تشكيل حكومة «تكنوسياسية» واقناع الحريري بالتخلي عن شرطه المتعلق بتأليف حكومة اختصاصيين وما يسمى بفريق عمل متجانس.

واضافت ان الرئيس عون مع حكومة تكنوسياسية، لافتة الى ان اصرار الحريري على شكل الحكومة يتطلب الاتفاق مع رئيس الجمهورية الذي يوقع على مرسوم تأليفها.

واشارت المصادر الى ان الثماني والاربعين ساعة المقبلة ربما تشهد اتصالات ولقاءات جديدة في اطار محاولة حلحلة العقد في وجه التأليف، ولم تستبعد حصول لقاء بين عون والحريري قبل الاستشارات.

وامس قالت اوساط بيت الوسط ان الرئيس الحريري يرتكز على قيام حكومة بمواصفات جديدة «بعيدة عن منطق المحاصصة التقليدية وتحاكي الحراك الشعبي والمخاطر الاقتصادية والاعباء المعيشية ومواقف اصدقاء لبنان».

واضافت «اذا كان هناك من يعتبر الميثاقية شرطاً لوصول الاقوياء في طوائفهم الى المواقع الاولى في السلطة، فإن هذا الاعتبار يسقط عند حدود تشكيل الحكومات التي تبقى حقا حصريا منوطاً دستوريا برئيسي الجمهورية والحكومة والمهم في نهاية المطاف الذهاب الى الاستشارات وخرق جدار التكليف والتأليف واعطاء الاولوية للهم الاقتصادي».

من جهتها قالت مصادر التيار الوطني الحر لـ«الديار» ان تكتل لبنان القوى سيتخذ قراره بشأن تسمية رئيس الحكومة الجديدة بعد اجتماع يسبق الاستشارات الاثنين. ورجحت عدم تسمية الحريري اذا بقيت المواقف على حالها.

واضافت ان الحكومة يجب ان تكون مدعومة من المجلس النيابي والاكثرية النيابية حكما، وان تتمتع ايضا بغطاء شعبي خصوصاً في هذه المرحلة الخطرة، مشيرة الى انها لا تمانع تمثيل الحراك الشعبي مع العلم ان الحراك نفسه لم يسم قيادة له او يتفق على من يمثله.

ومساء أمس كشف مصدر سياسي مطلع لـ«الديار» ان هناك محاولة للبحث في الوصول الى صيغة مرضية وتعتمد على تقديم تنازلات متبادلة وتقضي بأن يوافق الحريري على تأليف حكومة تكنوسياسية من اختصاصيين وعدد من الوزراء السياسيين، وان يوافق التيار الوطني الحر على تسمية الوزير السياسي من دون ان يكون باسيل بالاضافة الى وزراء اختصاصيين آخرين.

واضاف المصدر ان هذه الصيغة تشبه الصيغة التي كانت تطبخ خلال ترشيح سمير الخطيب والتي تتألف من ٢٤ وزيراً بينهم ٦ وزراء سياسيون، او من ١٨ وزيرا بينهم ايضا ٦ وزراء سياسيون.

واعتبر ان هذه المحاولة هي كتعويم لصيغة حكومة الخطيب التي كان يجري العمل عليها مع تعديل اساسي هو استبدال اسم الخطيب بالرئيس الحريري.

وفي الوقت الذي تتكثف الجهود من اجل تشكيل الحكومة الجديدة ومواجهة التحديات الخطرة لا سيما الاقتصادية والمالية، تمارس الادارة الاميركية مزيداً من الضغوط والتدخل لاستغلال الازمة القائمة واستثمارها.

وبعد تصريحات وزير الخارجية بومبيو والمندوبة الاميركية في الامم المتحدة كرافت والتحريض على حزب الله، قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى ديفيد شينكر «ان حزب الله تسبب بمشاكل اقتصادية للبنان»، مضيفا «ان كل من يتورط في تمويله معرض للعقوبات».

واعلنت الخزانة الاميركية فرض عقوبات جديدة شملت عددا من الاشخاص ادعت انهم متهمون بتمويل حزب الله وهم: طوني صعب، صالح عاصي، وناظم سعيد أحمد.

وقد خصص السيد نصرالله بنداً موسعا في كلمته امس للتدخلات والضغوط الاميركية على لبنان وقال «ان الاميركيين يتدخلون بسرعة لمحاولة استغلال الاحتجاجات والتظاهرات في لبنان واستثمارها لمصالحهم».

واضاف «ان الاميركي يريد توظيف التحركات والاحتجاجات في لبنان وكأن مشكلة اللبنانيين هي حزب الله وهذا غير صحيح»، مشيراً الى «ان الاميركيين يستغلون الوضع الاقتصادي والمعيشي في لبنان ليعالجوا الخطر الذي يشكله حزب الله عليهم، وهم يبتزّون الشعب اللبناني ولا يحرصون عليه».

اضاف «ان الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية من خلفها يمارسون ابتزاز الشعب اللبناني، والمعادلة واضحة بالتخلي عن قوة لبنان ووضعنا بين خيارين، بين الجوع الاكيد والنهوض المحتمل».

لبنان مُحاصر اقتصاديا وماليا ونقديا.. والعقوبات الأميركية تضرب من جديد

(تتمة ص ١)

عمدت هذه الأخيرة إلى فرض عدد من الإجراءات على أكثر من ١٨٠ دولة في العالم من أجل مكافحة الإرهاب. ومن بين هذه الإجراءات إلزام الدول تجميد الأصول والممتلكات التابعة لإرهابيين ولمناصريهم مُصنَّفين من قبل الإدارة الأميركية. واستطاعت الولايات المتحدة الأميركية إلزام الدول بهذه الإجراءات من خلال تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية عليها وهي التي تتمتّع باقتصاد قوي (ربع الاقتصاد العالمي) وشركات ضخمة تُصدّر بضائعها إلى العالم أجمع، وأسواق مالية تحوي على أكثر من ٦٠٪ من الإستثمارات العالمية والأهمّ سوق استهلاكي هائل مع أكثر من ٣٨٠ مليون مُستهلك مع قدرة شرائية كبيرة.

العقوبات الاقتصادية الشاملة على البلدان أظهرت ضررا كبيرا على الدول التي خضعت لهذه العقوبات. وقد استطاع عالم الاجتماع النروجي يوهان غالتوغ إثبات أن العقوبات الشاملة لا تُعطي بالضرورة المفاعيل المطلوبة حيث ان «الناس تتأقلم مع العقوبات وأحيانًا تلتف حول قياداتها الإرهابية». أيضا أظهر غالتوغ أن الطبيعة الجماعية للعقوبات الاقتصادية تضرب الأبرياء وتجعلهم يخضعون للعقوبات نفسها على الإرهابيين. على هذا الصعيد كان البابا الراحل يوحنا بولس الثاني أول من انتقد العقوبات على العراق نظرا إلى الضرر الحاصل على الأطفال كما انتقد بشدّة العقوبات على كوبا والتي ضرّت بشكل كبير بالمجتمع الكوبي.

الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠٠١، أبرز إلى العلن القدرة المالية الضخمة التي كان يتمتّع بها منفذو الهجوم والتي فاقت قدرات منظمة إرهابية لتطال دولاً كانت تمول هذه التنظيمات. وبالتالي نشأت فكرة العقوبات الذكية والتي ركّزت على استهداف منظّمات، دول، شركات، جمعيات وشخصيات تعتبرها واشنطن إرهابية. من هنا قامت الولايات المتحدة الأميركية بفرض عدد من القوانين على دول العالم تتناول ثلاثة أمور أساسية: تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نقل الأموال عبر الحدود وتبادل المعلومات الضريبية. هذه الأمور واجهتها السرية المصرفية التي كانت موجودة في العديد من الدول وعلى رأسها سويسرا، إلا أن الضغط الأميركي جعل كل هذه الدول ترضخ وتُصوّت على هذه القوانين على مثال لبنان الذي صوّت في العام ٢٠١٥ على قوانين لها صلة ومنها القانون المُعجّل المكرّر ٤٣ و٤٤ و٤٥.

مُشكلة هذه القوانين بحسب بعض المنتقدين أنها تُعتبر تخلّياً طوّعياً من قبل الدول عن سيادتها. فمبدأ السيادة الوطنية الذي يُعتبر أساس التعامل بين الدول في المجتمع الدولي، نصّت عليه المادة الثانية من شريعة الأمم المتحدة بقولها «منظمة الأمم المتحدة مبنية على مبدإ التساوي في السيادة بين كل الأعضاء»، وبالتالي من خلال مبدإ التساوي يتمّ الاعتراف باستقلالية الدولة أي «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد صاحب السيادة». أيضا نصّ القرار رقم ٢٦٢٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة على «حرية الدولة صاحبة السيادة في اختيار نظامها السياسي، الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والثقافي من دون أي تدخل للدول الأخرى في هذا الأمر». لكن هذا الأمر لم يتمّ احترامه في العديد من المناسبات على مثال احتلال النمسا من قبل الدول الأربع (في العام ١٩٥٥) بهدف إرغامها على اعتماد نظام ديموقراطي مبني على الاستفتاء الشعبي. أما على الصعيد الاقتصادي، فيعتبر منتقدو العولمة أن وجود منظّمات مالية دولية هو خرق للسيادة الوطنية من خلال إلزام الدول إجراء تعديلات في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية مقابل الحصول على مساعدة مالية على مثال اليونان وقبرص وغيرها من الدول.

ما حصل في اليونان، قبرص، إيرلندا وغيرها من الدول هو مثال على قوّة الضغط العالمية على الأنظمة الحاكمة في الدول. ومن هنا نسأل كيف للبنان أن يُقاوم مثل هذه الضغوط مع وجود مشاكل مالية واقتصادية ونقدية وفي ظل وجود عقوبات على أشخاص وشركات وكيانات لبنانية؟

فقد نشرت الإدارة الأميركية البارحة لائحة عقوبات جديدة استهدفت ثلاث شخصيات لبنانية و١٧ شركة تتهمها واشنطن بتبييض الأموال وتمويل حزب الله. هذه اللائحة تأتي في سياق الصراع القائم بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية في إيران حيث ترى واشنطن في حزب الله امتدادا للنفوذ الإيراني في المنطقة. وبالتالي ومنذ كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ صدور أول قانون «HIFPAA»، تم وضع أكثر من ١٠٠ شخصية لبنانية على لائحة العقوبات وعدد هائل من الشركات التي تعتبرها واشنطن متعاونة مع حزب الله.

من هذا المنطلق، نرى أن أزمة لبنان الحالية تخطّت بعدها الاقتصادي المالي لتُصبح سياسية بامتياز وبالتالي يتوجّب على المسؤولين أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار والقيام بما يلزم لتدارك احتمال حصول كارثة اجتماعية قد تكون نتائجها غير محمودة سياسًا وأمنيًا.

فوز ساحق لـ «جونسون» في الانتخابات النيابية البريطانية

(تتمة ص ١)

العامة وضعت حدا لأي احتمال بإجراء استفتاء ثان للبريكست .. سننفذ خطة البريكست كما هو مقرر في الـ٣١ من شهر كانون الثاني القادم، بدون أي تأجيل أو تردد، أو عقبات».

إلى ذلك قال جونسون إن «حكومة المحافظين قد مُنحت تفويضا جديدا قويا لإنهاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وليس فقط لإنجاز بريكست فحسب، ولكن أيضا لتوحيد البلد والمضي قدما به».

وحصد حزب المحافظين ٣٦٤ مقعدا وحزب العمال المعارض على ٢٠٣ مقاعد.

وفي التفاصيل، أن حزب المحافظين حصد ٣٦٤ مقعدا، أو ما نسبته ٤٣,٦٪ من المقاعد، فيما حصل حزب العمال على ٢٠٣ مقاعد ما نسبته ٣٢,٢٪.

وحصدالحزب الوطني الأسكتلندي على ٤٨ مقعدا بنسبة ١٣,٩٪، فيما حصد الديمقراطيون الأحرار على ١١ مقعدا بنسبة ١١,٥٪.

من جهته أعرب زعيم حزب العمال البريطاني، جيريمي كوربن، امس عن خيبته من نتائج الانتخابات البرلمانية، مؤكدا أنه سيتنحى في المستقبل عن زعامة الحزب في الانتخابات المقبلة.

وقال كوربن بعد أن فاز بمقعده الانتخابي في شمال لندن: إن «نتائج الانتخابات البرلمانية مخيبة للآمال .. لن أقود حزب العمال في الانتخابات المقبلة».

وأضاف كوربن أن الانقسام داخل البلد بشأن «البريكست» من بين أسباب فشل حزب العمال في الانتخابات البرلمانية».

بدوره هنأ الرئيس الاميركي دونالد ترامب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على فوزه في الانتخابات التشريعية البريطانية، واعتبر أن ذلك سيفتح المجال لإبرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة.

وقال الرئيس الاميركي في تغريدة على «تويتر»: «تهاني إلى بوريس جونسون على فوزه العظيم».

وأضاف: «بريطانيا والولايات المتحدة ستصبحان الآن حرتين في إبرام اتفاق تجاري جديد وهائل بعد بريكست». وأكد ترامب أن «هذا الاتفاق يمكن أن يكون أكبر بكثير ومربحا أكثر من أي اتفاق آخر يمكن أن يُبرم مع الاتحاد الأوروبي. احتفل يا بوريس!».

كما هنأ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بمناسبة فوز «حزب المحافظين»، الذي يتزعمه، في الانتخابات البريطانية وإعادة توليه منصبه.

وقال بوتين، في برقية أرسلها امس إلى جونسون وتم نشرها على موقع الكرملين: «تفضلوا بقبول تهاني بمناسبة إعادة تعيينكم رئيسا للوزراء. إنني على يقين بأن تطوير الحوار البناء والتعاون في الاتجاهات المختلفة سيستجيب بشكل كامل لمصالح شعبي بلدينا وكل القارة الأوروبية».وأضاف الرئيس الروسي: «أتمنى لكم النجاح في مثل هذه الأنشطة المسؤولة في رئاسة الحكومة، وكذلك موفور الصحة والعافية».

في سياق متصل صرحت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، امس بأن قادة الاتحاد الأوروبي أعربوا خلال قمة بروكسل عن سعادتهم بنتائج الانتخابات في بريطانيا.

وقالت ميركل، خلال مؤتمر صحفي في بروكسل: «بصراحة، سُررنا للغاية بسبب النتيجة التي ظهرت واضحة وأنه لن يكون هناك «برلمان معلق». نحن جميعًا نأسف لأن المملكة المتحدة تغادر الاتحاد الأوروبي، ولكن الآن لدينا بعض الثقة في أن الاتفاق الذي عملنا عليه يحتفظ بقوته، وهذا يعني أن خروج بريطانيا غير المنظم من الاتحاد الأوروبي، في العموم، لم يعد حقيقة واقعة».

ولفتت ميركل، إلى أنه في القمة «تم الاعتراف أيضًا من وجهة نظر مهنية» بأن، بوريس جونسون، تمكن من إقناع المواطنين، مضيفة أنها ترى أنه من الإيجابي أنه لدى رئيس الوزراء البريطاني يوجد الآن «تفويض واضح» يسمح له بالتفاوض مع الشركاء الأوروبيين. كما أعربت المستشارة الألمانية عن أملها في أن تتمكن بريطانيا والاتحاد الأوروبي من الحفاظ على علاقات شراكة جيدة.